الأمن المائي في سياق مقاربة حوكمة المياه

أ. نصيرة صالحي، أستاذة مساعدة بـ جامعة خنشلة، باحثة ب، جامعة باتنة 1
nasirapolitique@yahoo.fr

الملخص:

لقد ساهمت التحولات التي عرفتها الساحة العالمية في إحداث تغيرات على مجموعة من القيم والتوجهات، حيث برزت العديد من التهديدات الجديدة التي أضحت تحد من قوة وكيان الدولة، بل تجاوزت حدودها السيادية خاصة في ظل الإنفتاح على مبادئ العولمة، ومن بين هذه التهديدات التغيرات البيئية العالمية، وتعد المياه إحدى التهديدات التي أصبحت لها دور في تأثير على أمن وإستقرار الدولة، كما أنه يمثل إعتداء على أمن الإنسانية خاصة أنه في ظل التحول نحو الإهتمام بأمن الفرد بدل من أمن الدولة، وهذا ما طرح وفق مقاربة الأمن الإنساني كمدخل جديد في الدراسات الأمنية الذي يهدف إلى تجسيد أمن إنساني من خلال حماية حقوقه وحرياته وكرامته وكل ما يحرره من الخوف أو الحاجة، ولهذا أصبح الأمن المائي إحدى أبعاد الأمن الإنساني الذي زاد الإهتمام به خاصة في ظل طرح مقاربة حوكمة المياه التي تهدف إلى تحقيق إستدامة مائية لكل المجتمعات، ولهذا تقوم إشكالية دراستنا كالتالي: إلى أي مدى يمكن تحقيق أمن إنساني مائي في ظل أجندة حوكمة المياه؟

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، الأمن المائي، حوكمة المياه.

Abstract:

The transformations in world politics have contributed to changes in a range of values and orientations, where many of the new threats reduce the strength and the state's entity, however, these changes also made sovereign borders obsolete, especially in light of the openness to the principles of globalization. Among these threats are global environmental changes, and water is one of the threats that has a role in influencing the security and stability of the state. It also affects the security of humanity, particularly with regards to the security of the individual rather than the security of the state. This is what the human security approach presented as a new entrance in the security studies, which aims to embody human security by protecting the rights, freedoms and dignity and freedom from want or fear. Therefore, water security has become one of the dimensions of human security. So, water security has become one of the dimensions of human security, which has increased its attention, especially in light of the water governance approach which aims at achieving water sustainability for all societies. Therefore, the central question of this paper is: To what extent can human water security be achieved under the water governance agenda?

Keywords: Human security, water security, water governance.

مقدمة:

تعد مسألة الأمن أمر أساسي في الوجود والحاجة للأمن حاجة أساسية لإستمرارية الحياة، ولهذا تعددت أبعاده من إقتصادية سياسية، ثقافية، ولكن ظهور بعد آخر يأتي ضمن المسائل ذات الأهمية القصوى تفوق المسائل الإقتصادية لأنه عنصر الوجود والإستمرارية ألا وهو الماء، أو ما يعبر عنه بالأمن المائي الذي أصبح موضوع ذو أهمية خاصة في ظل التحولات الدولية الراهنة، مما أدى إلى وجود عدة تقارير ترى بأن المياه سوف تصبح عامل تهديد، وهذا ناتج بالدرجة الأولى إلى الإستغلال المفرط للمياه، وبالتالي أصبح يشكل تهديد لمستقبل كافة الشعوب مما يستلزم وضع إدارة فعالة تؤسس لنموذج يعمل على تحقيق الإستمرارية والديمومة وهذا من خلال تفعيل مقاربة الحوكمة المائية، وعلى هذا الأساس فإن هذه المداخلة سوف تركز على المحاور التالية:

I.دراسة مفاهمية نظرية للأمن المائي والحوكمة المائية.

1. مفهوم الأمن المائي
2. التفسير النظري للأمن المائي .
3. مفهوم الحوكمة المائية.

II.الأمن المائي في بعده الإنساني وبناء مقاربة حوكمة المياه.

1. الأمن المائي وعلاقته بالأمن الغذائي.
2. الأمن المائي والأمن البيئي.

III. مقاربة حوكمة المياه كآلية لإدارة الموارد المائية.

I.دراسة مفاهمية نظرية للأمن المائي والحوكمة المائية.

1- مفهوم الأمن المائي.

بعدما كانت مصادر التهديد للأمن منصبة على الجانب العسكري، غير أن التحولات العالمية التي عرفت الساحة الأمنية أدت إلى بروز مصادر أخرى، كالإرهاب، الجريمة، التلوث البيئي، وهذا ما دفع بوجود مصادر جديدة لتهديد الأمن ومنها بالأمن المائي ومدى تأثيره على أمن الإنسان. وقد شاعت مصطلحات عديدة كالأمن الغذائي والأمن القومي والأمن العسكري وذلك للدلالة على هذه المسائل، ولكن في المرحلة الأخيرة دخل مصطلح الأمن المائي ليؤكد ذاته خاصة أن الماء أحد العناصر التي لا يمكن للحياة أن تستمر من دونه، فالأمن المائي كل ما من شأنه معرفة واقع الثروة المائية من حيث المخزون وتنوع المصادر وطرق الاستثمار وتحسين نوعيته وضمان توافره بشكل يلبي حاجة الاستهلاك البشري(سليمان عيسى، 1999،ص.15).

حيث عرف الأمن المائي على أنه تلبية الاحتياجات المائية كما ونوعا بشكل مستمر من خلال حمايته وحسن إستخدام المتاح من المياه وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، فضلا عن تنمية موارد المياه الحالية والبحث عن موارد جديدة، كما عرفته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأنه

هو حق الإنسان في المياه والذي يكفل للجميع الحصول على مياه كافية ومأمونة ويسهل الحصول عليها ومتاحة بسعر معقول وذلك لاستخدام الشخصي والمنزلي(بحري،2008،ص.12).

ينطوي الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوافرة وإستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها وترشيد إستخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات إستثمارها لتأمين التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها، ولهذا نجد الأمن المائي كهدف إستراتيجي مثله في ذلك مثل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والغذائي ويرون أن معناه العام تعبير عن حل للعجز المائي(زنبوعة،2007،ص.117).

ويمكن تحديد مفهوم أكثر دقة للأمن المائي من خلال قول الأستاذ كمال أبو المجد "لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي ولب الأمن الغذائي ومنتجه هو الماء"، وعليه يمكن القول أن الأمن المائي وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها بحيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها(بحري،2008،ص.40).

وقد عرف مفهوم الأمن المائي ارتباطا بمجموعة من المفاهيم ذات الصلة منها الندرة المائية والموارد المائية:

✓ **الندرة المائية:**

يقصد بالندرة المائية للتعبير عن نقص في عرض المياه المعتاد عليها والمعروفة باحتياجات الفرد المائية على مدار العام، إذ نجد أن هناك صعوبة في إيجاد تعريف جامع لتحديد مفهوم الندرة المائية حيث يستخدم المحللون عدد من المصطلحات للتعبير عن حالة الفقر المائي وأبرزها محدودية الموارد المائية، ندرة مائية، العجز المائي أوشح المياه(لأشرم،2001،ص.112).

والندرة المائية مرتبطة بمحدودية الموارد المائية، ولهذا نجد عدة مؤشرات لتحديد الندرة المائية منها المؤشر الكمي و المؤشر الكيفي، المؤشر الاقتصادي.

- المؤشر الكمي: يمكن قياسه استنادا إلى أن يكون نصيب الفرد من المياه أقل من خط الفقر العالمي المحدد ألف متر مكعب 1000م^3 للفرد خلال السنة، وأن يكون عرض المياه أقل من الطلب عليها.

- المؤشر الكيفي: وهو المرتبط بنوعية المياه المستخدمة بمعنى هل هي ملوثة أم لا، فقد تكون المياه متوفرة ولا يمكن إستعمالها.

- المؤشر الإقتصادي: يكمن في عدم توفر البنية الأساسية لنقل وتوصيل المياه إلى المستخدمين بسبب الفقر الاقتصادي، أوسوء الإدارة وهذا ما يترتب عنه عدم القدرة على الحصول على المياه بالرغم من توافرها بكميات كبيرة، لأن الندرة المائية يمكن أن تؤدي إلى أزمة غذائية(نقلا عن موقع http://www.amanet.com).

✓ **الموارد المائية:** تنقسم إلى نوعين:

- الموارد المائية التقليدية: تصنف ضمنها مياه الأمطار، المياه السطحية الأنهار الدائمة الجريان، الوديان الموسمية، المياه الجوفية المياه المتجددة، المياه غير المتجددة.

- الموارد المائية غير التقليدية: تصنف ضمنها مياه البحر، مياه الصرف الصحي والزراعي.(نقلا عن موقع http://www.kaheld.3arbigata.net)

2. التفسير النظري للأمن المائي:

لقد عرف مفهوم الأمن تفسير وتحليل من طرف العديد من المقاربات النظرية ، ولكن عبر مراحل تطور الأمن في حد ذاته، إذ أن معظم التوجهات تنصب على الأمن في بعده العسكري أو ما يعرف بالأمن الصلب، غير أن التحولات التي طرأت على النظام العالمي وما صاحبها من تحول في مفهوم الأمن أدى إلى تحول في تفسير الأمن نحو الأمن في بعده الإنساني، وعليه نجد بعض التفسيرات التي تقدمها مجموعة من المقاربة النظرية حول الأمن المائي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني.

أ. الأمن المائي من منظور المقاربة الواقعية.

يتميز المنظور الواقعي باختلاف كبير في المواقف والتصورات النظرية حول مفهوم الأمن وطبيعته، فالأمن مقترن وفق هذه البرادايم بأمن الدولة والدفاع عن القوة بمفهومها العسكري، ولكنه تناول البعد الاقتصادي للأمن وهذا من زاوية ضيقة حيث ترى بواسطة القوة الاقتصادية يمكن للدولة الدخول في سباق نحو التسلح(حموم،2004،ص.32).

وينطلق من أن بنية النظام الدولي فوضوية يحكمها مبدأ كل لنفسه، وعليه فهذا المنظور تجاهل مختلف الأطراف والفواعل، وركز على متغير واحد الدولة وأهمل الأطراف الدولية والمتغيرات الداخلية، لأنه يركز على الثنائية المتبادلة بين طرفين متصارعين وبذلك لم يهتم بكل أبعاد الأمن واقتصر فقط على البعد العسكري(بحري،2011،ص.294).

ولهذا نجد من خلال هذه المقاربة انه لم يتم الإعتراف نهائيا بمفهوم الأمن في بعده الإنساني بل اقتصرت على البعد العسكري للأمن فقط.

ب. الأمن المائي وفق المنظور الليبرالي.

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن وهذا إنعكاسا لمجموعة كبيرة من التحولات التي شهدتها البيئية الدولية حول طبيعة ومكونات الأمن وهو ما إنصب بالأساس على محاولة توسيع وتعميق المفهوم العسكري للأمن ومحاولة إضافة الأفراد والأقاليم والنظام الدولي كوحدات تحليل بدلا من الدولة، وعلى جعل مفهوم الأمن يتسع ليشمل قضايا الإقتصاد والبيئية والمجتمع لطرح كل من مفهوم الأمن البيئي Environmental Security والأمن الإقتصادي Economic Security،والأمن الغذائيFood Security وغيره من الأبعاد للأمن(عرفة محمد أمين،2009،ص.28).

كما طرح المنظور الليبرالي أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، و بروز دور المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، منظمات حقوق الإنسان، بالإضافة لم تعد مصادر تهديد أمن الدولة من خارج الحدود فحسب، بل تنبع من داخلها كالإرهاب، التغيرات المناخية وغياب الأمن الاقتصادي، انتشار الأمراض و الأوبئة، ندرة المياه(بحري،2011،ص. 295).

وقد تم من خلال هذه المقاربة نقل الإهتمام من أمن الدولة إلى أمن الإنسان وفق مقاربة الأمن الإنساني وما يشمله من أبعاد وقد صنف الأمن المائي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني حيث أصبح ضروري خاصة في ظل الإعتراف بأهمية المياه التي ستصبح أحد محاور الصراع وما يعرف بالذهب الأزرق.

ج. الأمن المائي من منظور النظرية النقدية.

حاول هذا التيار أو الاتجاه الابتعاد عن تبني الصيغة القديمة للأمن سعيا إلى إيجاد صيغ أخرى، لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون مجهزا للتعامل مع الأزمات الإقليمية منها أزمة الغذاء و أزمة الطاقة، أزمة التلوث البيئي، أزمة المياه و غيرها، بحيث أصبح دور الدولة في الأمن الدولي غير مقر به من طرف عدد من المنظرين في الاتجاه النقدي منهم ماكس هوركماير و تيودور أدورنو، كما يقول كينث بوث " تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مساعيها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود الحرب، الفقر، الاضطهاد ونقص التعليم والندرة المائية"(بحري،2008،ص.25).

ولقد تبني أنصار النظرية النقدية نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون المجتمع، وبذلك تم نقل مفهوم الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدولة إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد و الشعوب، و ذلك بالاستدلال بأن التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم في عالم اليوم لا تأتي من القوات المسلحة للدولة، إنما من الركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، الندرة المائية، التنافس العرقي، تدمير الطبيعة، الإرهاب، الأمراض، ولهذا فقد تجاوزت المدرسة النقدية النظرة التقليدية لمفهوم الأمن المتمحور حول أمن الدولة إلى وجود وحدات أخرى أهمها الأفراد إنطلاقا من التغيرات الدولية و التهديدات الجديدة(بحري،2011،ص.294).

3. مفهوم الحوكمة المائية.

أ. تعريف الحوكمة.

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم التي أثرت جدلا ونقاش حول ترجمتها وتعريفها على نحو دقيق، ولهذا نجد أن هذا المفهوم طرح له عدة مصطلحات فقد ترجم هذا المفهوم إلى العربية تحت عدة تسميات منها الحكمانية، إدارة الحكم، الحكم الراشد، الإدارة المجتمعية، وقد تم الاتفاق على مصطلح الحكمانية أوالحوكمة Governanc.(فوزي،2005،ص.4)

ويعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهاراته وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ولهذا يطلق عليه إسم القبطان المتحوكم جيداGood Govemer، ومن ثم فقد نمت وترعرعت بدايات الحوكمة ومن هنا اهتمت الحوكمة بوضع القيود المتحكمة وصياغة الضوابط الحاكمة.(أحمد الخضيري،2005،ص.7)

ولهذا طرح هذا المفهوم بشكل واضح مع نهاية الثمانينات حيث تم إستعماله لأول مرة من طرف البنك الدولي سنة 1989 والذي إعتبر الحوكمة أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الإقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية، وقد جاء استعمال البنك الدولي آنذاك لمفهوم الحوكمة في إطار تأكيده على أن أزمة التنمية في إفريقيا هي أزمة حكامة بالدرجة الأولى بسبب فساد النظم السياسية وضعف التسيير والتخطيط.(نقلا عن موقع (the: file:///E:/Nouveau dossier

ومنذ ذلك الوقت أصبح مصطلح الحوكمة Gouvernance يستعمل على نطاق واسع، وبالارتباط بسياسات التنمية، خاصة تنمية دول العالم الثالث بعد الاستعمار، إلا أن هذا التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمفهوم لم يدم طويلا، فعقب موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أوربا الشرقية أواخر الثمانينات بدأ التركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم واستخدم على نطاق واسع خلال حقبة التسعينات لاسيما في الولايات المتحدة وأوربا الغربية.(فوزي،2005،ص.5)

كما ظهر هذا المصطلح منذ أكثر من نصف قرن عند الإقتصاديين الأمريكيين في السبعينات حيث عرفها ليزلي بين ماجيت Leslie Pean Magette على أنها الإمكانيات التي تضعها المؤسسة من أجل تنسيق فعال داخل المنظمة أو في المجتمع بين أفراده، ولكن مع بداية سنة 1980 ظهر مفهوم الحوكمة في العلاقات الدولية خاصة من طرف المنظمات المالية والإقتصادية والإدارية.(عبد الكريم السالم،2004،ص.7)

وبالتالي فقد عرفت الحوكمة من طرف البنك الدولي أنها" الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع بهدف التنمية"، في حين يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها" ممارسة السلطات الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"(الكايد،2003،ص.10).

كما تم التعبير على أنها عملية وضع مجموعة من قواعد التصرف تحدد الممارسات والأدوار وتوجه التفاعلات من أجل مواجهة المشاكل الإجتماعية وتعتبر عقدًا اجتماعيًا جديدًا يقوم علي شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.(Telo,2006,p.10)

مما سبق من التعاريف يمكن أن نصل إلى تعريف الحوكمة بأنها عملية تضع مجموعة من القواعد التصرف تحدد الممارسات والأدوار وتوجه التفاعلات من أجل مواجهة المشاكل الإجتماعية، ويتضمن مفهوم الحوكمة نشاطات الفواعل غير الدولاتية والفواعل الدولية، وبالتالي هي تفاعل مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية، لإدارة السلطات الإقتصادية والسياسية والإدارية والإجتماعية، بحيث تكون محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية هي تحقيق أهداف ومصالح المجتمع، وذلك من خلال إدخال أساليب وآليات الإدارة الرشيدة في جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة، وفي جميع مجالات الحياة.(الكايد،2003،ص.4)

ب. تعريف الحوكمة المائية.

إن مصطلح حوكمة المياه برز منذ العقد الأخير من القرن العشرين وتزايدت اهميته منذ تبني المنتدى العالمي الثاني للمياه وقد عقد في مدينة لاهاي الهولندية عام 2000 حيث اتفق فيه الأطراف المجتمعة على أن مشكلة المياه في العالم هي مشكلة إدارة وليست مشكلة ندرة المياه فقط، كما تم التركيز أكثر على هذا المصطلح خلال منتدى الشراكة العالمية للمياه على أن الأزمة المائية تتمثل أساسا في أزمة حوكمة.(محسن،2014،ص.107)

ثم أشار بعدها مؤتمر بون الدولي حول المياه العذبة المنعقد سنة 2001، وكذا مؤتمر جوهنزبورغ المنعقد في سنة 2002، بالإضافة إلى اجتماع الألفية الذي ركز على الحوكمة، وعلى الرغم من أن مصطلح حوكمة المياه أصبح معروفا في حق إدارة المياه قبل عام 2000، لكن ليس ثمة تعريف مقبول، ومع ذلك فإن حوكمة المياه تشير إلى مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم صنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها، فحوكمة المياه هي مجموعة النظم المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المياه وخدمة التزويد المائي، أو هي تحديد

من يحصل على المياه، ومتى يحصل على المياه، وكيف ؟، وتتناول حوكمة المياه الطريقة التي تتخذ بها القرارات بشأن المياه: كيف؟ ومن قبل من؟ وتحت أي ظروف ؟،كما تقرر من له الحق في المياه وإيصال الخدمات.(هاشم،ص.82)

وقد تم تعريق الحوكمة المائية من طرف بيتر روجرز في برنامج الامم المتحدة الإنمائي على أنها مجموعة من النظم السياسية والإجتماعية والإقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير وإدارة الموارد المائية وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات المجتمعية.(محسن،2014،ص.107)

كما تعرف الشراكة العالمية للمياه حوكمة المياه على أنها مجموعة من النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية من أجل تطوير وتسير الموارد المائية وتوزيع خدمات المياه على كل مستويات المجتمع، وتطرح الشراكة العالمية للمياه مبدأين أساسين لحوكمة جيدة للمياه هما:

- ✓ حوكمة المياه يجب أن تكون شفافة، شاملة، عادلة، منسجمة ومتكاملة.
- ✓ أن تكون مراقبة الأداء والعمليات، وفعالة ودائمة.

كما تعرف حوكمة المياه على أنها مجموعة من العمليات التي تشجع الناس على المشاركة في تصميم وتخطيط وتطبيق نشاطات تسيير إدارة المياه بالتوازي مع دعم قدرة المجتمعات المحلية على الإبتكار والتكيف مع الظروف المتغيرة كالجفاف والفيضانات، وبالتالي تعتبر حوكمة المياه عن مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم بصنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها ويشارك في صنعها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.(درغال،2015،ص.52)

II.الأمن المائي في بعده الإنساني وبناء مقاربة حوكمة المياه.

1. الأمن المائي وعلاقته بالأمن الغذائي.

إن الأمن الغذائي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية، بل يقصد به أساسا توفير الموارد اللازمة، وهذا ما عبر عنه كمال أبو المجد في قوله بأن " لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، و ذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، ولب الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه " ومن هذا المنطلق نجد مدى الترابط بين الأمن الغذائي والمائي، فندرته تؤثر في الأمن الغذائي وهذا ما يهدد وجود المجتمع و الإنسان ككل.(خدام،2001،ص.18)

ولتأكيد مدى الترابط بين الأمن الغذائي والأمن المائي خاصة بعدما أصبح الأمن الغذائي الهدف الأساسي للحكومات في القرون المقبلة حيث ندرك مدى ما ستلعبه مشاريع إستغلال المياه من دور حيوي إستراتيجي في حل هذه المعضلة، وهذا ما نجده في المشاريع المائية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط.(سليمان عيسى،1999،ص55)

حيث أصبحت مسألة المياه تحظى بأهمية كبيرة إقليميا وعالميا، إذ تشير معظم الدراسات بأن الصراعات المستقبلية في العالم سيكون من أجل السيطرة على مصادر المياه ومنابعه، وهذا ما نجده في الشرق الأوسط حيث تعتبر المياه سلعة استراتيجية تتجاوز في أهميتها النفط والغذاء، كما أن جل مناطق الصراع في الشرق الأوسط تتركز في أربعة أحواض النيل و الفرات و الأردن و الليطاني.

ولهذا فإن الدول العربية تهدف إلى تحقيق الأمن المائي العربي، وذلك بهدف حماية الموارد المائية العربية كما ونوعا، وسواء كانت ذات مصدر داخلي أو خارجي، وذلك باتخاذ خطوات فاعلة لتنمية هذه الموارد و ترشيد استخدامها لمواجهة العجز المائي و المحافظة على البيئة، و موارد الأجيال في الحاضر والمستقبل، لأن معظم الدول العربية تقع تحت خط "الفقر المائي" خاصة سوريا، الأردن السعودية، ليبيا، مصر.

وهذا ما يعبر عنه بـ"الأزمة المائية" التي تعرف بأنها خلل في التوازن بين الموارد المائية المتجددة و المتاحة و الطلب المتزايد عليها، مما يؤدي إلى إعاقة التنمية، كما يمكن التعبير عنها أيضا بـ" الفجوة المائية " ونجد معظم الدول العربية تعاني من هذه الأزمة لعدة أسباب وأهم سبب هو معظم المنابع هي خارجية مما يجعلها عرضة لتحكم القوى الأجنبية خاصة الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية.(لخزندار،2010،ص05)

حيث أصبحت المشكلة المائية مشكلة متعددة الأبعاد تحتاج للتعامل معها، وقد حذرت الدراسات التحضيرية للقمة العالمية بالمكسيك في ماي 2006، من خطورة موقف الدول العربية المائي، ووقوع معظمها تحت خط الفقر المائي، حيث أكد مركز التنمية للإقليم العربي الأوروبي سيداري أن معظم الدول العربية تعاني من ندرة مائية، وتوقع الخبراء ارتفاعا في عدد الدول الواقعة تحت الخط الذي حددته الأمم المتحدة بـ1000 متر مكعب للفرد/سنوي.

وهذا ما أكد عليه الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن قضية المياه قنبلة موقوتة وترتبط بالأمن الغذائي، ولهذا أصبحت المياه هاجسا حقيقيا لدى الدول العربية حيث أصبحت تأخذ بندا ثابتا في جدول أعمال مجلس الجامعة ابتداء من دورته 98 لعام 1996، أما على المستوى الدولي فإن المتتبع لإصدارات البنك الدولي المتعلقة بالشأن المائي ظهور مفهوم يكمن إطلاق عليه الفكر المائي الجديد.(سعداوي، عبد الكريم،2012،ص.77)

ولهذا تبقى مشكلة المياه التي اتفق على تسميتها الأمن المائي الغذائي إحدى الهواجس الكبرى التي تتطور لتكون في مقدمة المعارك ويسمى الذهب الأزرق.(العساف،2005،ص. 93)

2. الأمن المائي وعلاقته بالأمن البيئي.

يمثل الأمن البيئي أحد الهواجس العالمية في المرحلة الراهنة، وهذا سواء من حيث نقص الموارد، أو من حيث التدهور البيئي بوجه عام، ومنه تبرز تهديدات البيئة مثل نقص نصيب الفرد من المياه النقية، حيث عرفت فترة 1990 حوالي 1.3 مليون شخص في العالم لا يحصلون على مياه نقية.(علي العدوي،ص.14)

ولهذا أصبحت المشكلة المائية كجزء من المشكلة البيئية خاصة في ظل التغيرات التي واكبت العقود الأخيرة من القرن العشرين حول المياه، فمن أجل زيادة كمية المياه يتم استنزاف الأنهار، وخلق مشاكل بيئة خطيرة كارتفاع ملوحة المياه و تلوثها، وهذا بدوره ما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي و الحيواني مما يؤدي إلى أمراض خطيرة، وعليه تزايد الاهتمام العالمي بمشكلة المياه و مدى ترابطه بعدد من القضايا منها قضية الحفاظ على البيئة، وما يتفرع منها من التعامل مع الموارد الطبيعية الأرض والمياه.(Willion g,p.64)

كما تعتبر المياه في العقود القادمة أهم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسوف تفوق أهمية الطاقة، وقد عزز هذا الرأي المؤتمر الدولي للمياه والبيئة المنعقد في دوبلن سنة 1992، وقد تبين بأن الوضع سوف ينتقل من حالة الوفرة إلى حالة الندرة خاصة المياه العذبة، وهذا ناتج عن سوء استخدامها، كما أشار البيان

بأن صحة الإنسان ورفاهيته والأمن الغذائي والبيئي معرضة جميعا للخطر ما لم تتم إدارة الموارد المائية، كما أكد مؤتمر الأرض سنة 1992 على ضرورة وضع إستراتيجية دولية لحماية نوعية المياه العذبة وامتدادها بهدف حماية البيئة.(لأشرام،2001،ص.72)

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1990 على أن أكثر من 1.8 مليون طفل يموتون كل عام بسبب المياه غير النظيفة، بالإضافة إلى عدد من حالات الأمراض التي يعاني منها المستهلك بسبب المياه الملوثة المستهلكة، كما تشير ايضا بعض الإحصائيات لعدد الوفيات أن أكثر من 34 ألف شخص في العالم يموتون كل يوم بسبب عدم وفرة المياه الصحية، وهذه النسب قد لا تتحقق في حالة الصراعات والحروب العنيفة، كما أنه لا يمكن لعمل إرهابي أن يخلق دمارا اقتصاديا بحجم ما تخلفه أزمة المياه.(تقرير التنمية البشرية، 2006،نقلا عن موقعhttp://www.halr.ir.dbarg)

وعليه لا يمكن النظر إلى الماء كمشكلة جانبية، بيد أن المشكلة تندرج في إطار أهم بكثير فهو ينطوي على عوامل تاريخية و اقتصادية، واجتماعية وبيئية، ولهذا نجد معظم النزاعات بسبب المياه ومن المتوقع في المستقبل القريب سوف يكون مصدر تهديد خاصة في كل من شمال إفريقيا والشرق الأوسط.(أمين،2005،ص.96)

3. مقاربة حوكمة المياه كآلية لإدارة الموارد المائية.

أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة الثالث عن "تنمية الموارد المائية في العالم" لعام 2009، إلا أن مع تفاقم النقص في الموارد المائية غدت الحوكمة عاملا لا غنى عنه فيما يتعلق بإدارة المياه، وكذلك لمكافحة الفقر على أمام الموارد المائية وقد أشار التقرير أن بداية القرن الواحد والعشرين، حوالي 1.1 مليار شخص يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المياه العذبة، وحوالي 2.4 مليار شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مرافق صحية، ولذلك يحاول رؤساء المؤسسات المائية و مستخدمي المياه لمواجهة تحديات متعددة تتعلق بتحقيق خدمات مائية مستدامة و منصفة.

كما يعتبر المنتدى العالمي للمياه المنعقد في لاهاي خلال سنة 2000 بأنه من أوائل المنتديات التي أدخلت فيها مصطلح "حوكمة المياه" كإحدى القضايا الرئيسية التي يجب مناقشتها، ثم أشار بعدها مؤتمر بون الدولي حول المياه العذبة المنعقد سنة 2001، وكذا مؤتمر جوهنزبورغ المنعقد في سنة 2002، بالإضافة إلى اجتماع الألفية الذي ركز على الحوكمة، وعلى الرغم من أن مصطلح حوكمة المياه أصبح معروفا في حق إدارة المياه قبل عام 2000، لكن ليس ثمة تعريف وتطبيق مقبول، ومع ذلك فإن حوكمة المياه تشير إلى مجموعة متكاملة من النظم التي تتحكم صنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وإدارتها.

وعليه تعرف حوكمة المياه على أنها مجموعة النظم المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المياه وخدمة التزويد المائي، أو هي تحديد من يحصل على المياه، ومتى يحصل على المياه، وكيف ؟"، كما تتناول حوكمة المياه الطريقة التي تتخذ بها القرارات بشأن المياه: كيف؟ ومن قبل من؟ وتحت أي ظروف ؟ وتقرر من له الحق في المياه وإيصال الخدمات. (جميل هاشم،ص.82)وعليه تم تبني نموذج لإدارة المياه والتي يمكن من خلالها تحقيق حوكمة رشيدة للمياه على هذا الشكل:

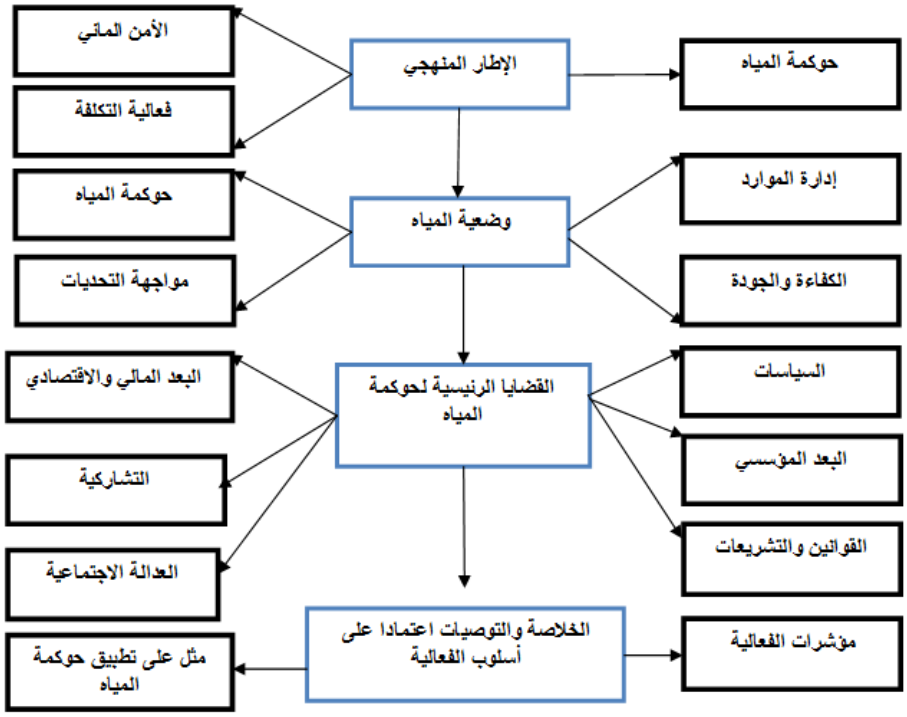

المصدر: التقرير العربي للمياه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية: تحليل فعالية التكلفة، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

III. بعض التجارب الإدارة المتكاملة لبعض الانهار في العالم:

1. الإدارة المتكاملة في حوض نهر النيل:

يعد حوض نهر النيل من أكثر الأحواض في الوطن العربي الذي جرت فيه محاولات متكررة باتجاه الإدارة المتكاملة لموارده المائية، فقد تم عقد العديد من الإتفاقيات وتكوين العديد من الهيئات، كما طرحت مبادرات شارك فيها البنك الدولي لتقسيم مياه نهر النيل فمن مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الإستوائية في عام 1967 والذي اشتركت فيها خمس دول هي مصر والسودان اوغندا ،كينيا وتنزانيا إلى محاولات لإنشاء منظمة " الإندروجو" التي تهدف لتحقيق التنمية الإقتصادية، حيث بذلت الجهود المتكررة لإنجاح هذا التعاون الإقتصادي، كما تم إنشاء تجمع "التكونيل" Teconile خلال 1992 الذي يهدف لتحقيق تنمية متكاملة والحماية البيئية لحوض النيل.

2. الإدارة المتكاملة في حوض نهر الزمبيزي:

يعتبر اكبر الأنهار في منطقة جنوب إفريقيا من ناحية حجم المجاري والروافد المائية، حيث تم إنشاء سد كاربيا لتوليد الطاقة الكهربائية، وقد تبنت منظمة دول جنوب إفريقياSDAC خطة عمل شاملة في حوض النهر وإنشاء الية مشتركة لإدارة مياه هذا النهر وقد شمل هذا البرنامج 19 مشروعا ويتضمن هذا المشروع إنشاء الية لإدارة النهر واعداد خطة عمل متكاملة للمشروع.

3. الإدارة المتكاملة في حوض نهر الميكونك:

يعد أحد الأنهار الهامة في آسيا ويضم الأسيوية الأربع المكونة لهيئة تنمية الحوض وهي فيتنام كمبوديا ولاووس وتايلاند، حيث تعمل على قيام واستدامة وحسن أداء هياكل إدارة الموارد المائية ويعتبر من التجارب الناجحة لإدارة المائية.(أحمد السامرائي،2014،ص.50)

خاتمة:

إن الأمن المائي هو ضرورة الحياة، فالأمن المائي له علاقة وثيقة بجميع أبعاد الأمن الإنساني، فالأمن المائي مرتبطا بالأمن الغذائي لأن الماء هو أساس الحياة، فلا تنمية بدون ماء، ولا رفاه بدون ماء، بل ولا حياة بدون ماء. كما لاينبغي الفصل بين الأمن المائي والأمن البيئي كون معظم مشاكل البيئة هو نتيجة ملوحة المياه أو تلوثها، مما أدى إلى وجود عدة دراسات لحماية البيئة من أخطار المياه ومن أهم هذه الأخطار هو الندرة المائية. ولابد من التعامل مع المياه أو الأمن المائي كحق من حقوق الإنسان وهذا ما عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة إن الحصول على المياه المأمونة يمثل احتياجا إنسانيا جوهري وبالتالي فهو حق إنساني أساسي. وعليه يمكن القول بأن الأمن المائي هو بعد من أبعاد الأمن الإنساني بل هو أشمل بكثير فهو حق من حقوق الإنسان.

المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه العالم العربي المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث: القاهرة، 1999.
2- بيان العساف، " انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي دراسة حالة حوض الأردن و الرافدين" أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2005).
3- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي، مركز الدراسات و البحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، 2009.
4- دلال بحري، أثر الندرة المائية في العلاقات الدولية دراسة منطقة الشرق الأوسط "، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.
5- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
6- زوبيدة محسن، أولاد حمودة عبد اللطيف،" الحوكمة المائية كمقاربة للتسير المتكامل للمياه في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الخامس، 2014.
7- سامح فوزي، الحوكمة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد الأول، السنة الأولي، 2005.
8- سمير أمين، جوزيف ناي وآخرون، الصراع حول المياه والإرث المشترك الإنسانية ، ترجمة: سعد الطويل، مركز البحوث العربية الإفريقية: مكتب مدبولي، 2005.

9- سوسن درغال،"حوكمة المياه كمقاربة لتحقيق الإستدامة في شمال إفريقيا"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
10- طروب بحري، " الأمن الغذائي: المفاهيم و الأبعاد" مجلة المفكر، العدد السابع، 2011.
11- عبد الله عبد الكريم السالم، رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة، مصر، 2004.
12- فريدة حموم، " الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية" مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2004، ص 32.
13- محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2005.
14- محسن الخزندار، المياه و الأمن القومي العربي، نظوب الموارد، 2010.
15- محمد أحمد السامرائي، إدارة إستخدام المياه، عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014.
16- محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني و منظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم و العلاقات المتبادلة، مركز الإعلام الأمني: جامعة أسيوط.
17- محمد سعداوي، بلعربي عبد الكريم، " الحماية التشريعية لاستراتيجية الدولة الجزائرية في إدارة ثروتها المائية"، دفاتر السياسة و القانون، العدد السادس، سنة 2012.
18- محمود الأشرام، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2001.
19- محمود زنبوعة "الأمن المائي العربي "، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية "، العدد الأول، 2007.
20- منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع و التحديات، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2001.
21- نوار جميل هاشم، حوكمة المياه ودواعي استخدامها في الأقطار العربية ، مركز الدراسات العربية و الدولية: العراق.
22- نوار جميل هاشم، حوكمة المياه ودواعي استخدامها في الأقطار العربية ، مركز الدراسات العربية و الدولية: العراق.
23- الموارد المائية ، القطاعات الاقتصادية، تم تصفح الموقع يوم2015/04/12.

http://www.amanet.com

24- أحمد تميم، الموارد المائية، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/20.

http://www.kaheld.3arbigata.net.

25- أحمد السيد كردي، واقع الحوكمة في التعليم الجامعي، تم تصفح الموقع يوم: 2014/03/12.

www//the: file:///E:/Nouveau dossier.

26- تقرير التنمية البشرية لعام 2006/ ما هو أبعد من الندرة المائية: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، متحصل عليه من الموقع:

http://www.halr.ir.dbarg

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- Mario Telo, Europe:a Civilian Power? European Union, Global Governance, NewYork: Zed Books,2006,p10.
2- Willion g. casgrove water security and peace, asynthesis of studies prepared under the pccp. Water for peace process(an UNESCO. Green cross) international lnitiative.